

المملكة المغربية مؤسسة وسيط المملكة

نشرة إخبارية

العدد 19

يناير - مارس 2017

حدث بارز

مؤسسة وسيط المملكة آلية مؤسسية لتسهيل الحوار في مجال اختصاصاتها



عرفت الثلاثة أشهر الأولى من هذه السنة مشاركة الأستاذ عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة في العديد من الأنشطة ذات العلاقة بالوساطة المؤسسية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والقضاء الإداري. وفي هذا الإطار، تميزت مشاركته في أشغال النسخة الثانية من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية المنعقد بتاريخ 20 فبراير 2017 بمقر مجلس المستشارين بالمداخلة التي قدمها في هذا المنتدى، والتي بسط فيها أهم الفضائل التي تطبع الحوار الاجتماعي، معتبرا إياه آلية ضرورية لحل الخلافات، والبحث عن علاقات جيدة بين الأفراد، وتحقيق التنمية المستدامة. وتطرق إلى الدور الذي تقوم به مؤسسة وسيط المملكة لتسهيل الحوار في مجال اختصاصاتها.

الفهرس

4	أهـلة
7	مستجابه
8	توصياته
9	أهمه لمعلوماتك
12	التعاون الدولي

أجندة

من 10 إلى 13 يوليوز 2017: تنظيم زيارة عمل لمؤسسة المدافع عن الحقوق بفرنسا
من 17 إلى 19 يوليوز 2017: زيارة وسيط جمهورية النجير للمؤسسة
من 17 إلى 21 يوليوز 2017 تنظيم زيارة عمل لفائدة مساعدي وسيط مالي والكوت ديفوار للمؤسسة

منسقة النشرة:

السيدة فاطمة كريش

هيئة الإعداد:

السيدة فاطمة كريش

الأنسة هدى آيت زدان

السيدة كوثر السقاط

السيد محمد الصبار

معالجة النصوص:

السيدة إيمان مفراح

البريد الإلكتروني:

contact@mediateur.m

مقتطفات من مداخلة الأستاذ عبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة، بمناسبة مشاركته في النسخة الثانية من المنتدى

البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية المنعقدة في فبراير 2017

حول "مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"

الحوار الاجتماعي حاسم في التدبير السلمي والسليم للأزمات

إن الحوار الاجتماعي يساعد كافة أطرافه على التأقلم مع التغيرات التي قد تحدث، بدون سابق إنذار، في عالم الإنتاج والشغل، كما أن الحوار الاجتماعي، قد يكون حاسما في التدبير، السلمي والسليم، للأزمات أو الخلافات الممكن حدوثها بين أطراف في المجتمع.

المؤسسات الدستورية للحكامة كأنماط جديدة مصاحبة للحوار

اعتبر السيد الوسيط المؤسسات الدستورية للحكامة أنماطا جديدة مصاحبة للحوار في مفهومه التقليدي، ووسائط اجتماعية لتقديم بدائل لما قد يعترض المجتمع من إكراهات. وأشار السيد الوسيط إلى أن وضعية هذه الهيئات، يسمح لها بأن تكون آلية ناجعة للحوار والإنصات لكافة مكونات المجتمع، سواء بصفة مباشرة، من خلال تدخلها في مجالات اختصاصها، أو بصفة غير مباشرة، من خلال التقارير التي تصدرها، والتي تعتبر كمصدر إضافي محايد للمعلومات بالنسبة للبرلمان والحكومة، ولكل الفاعلين والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

دور مؤسسة الوسيط في الحوار الاجتماعي

تقوم مؤسسة وسيط المملكة بدور المحاور في نطاق ما هو موكول لها بموجب الظهير الشريف المحدث لها، فعملها يندرج في إطار حوار مفتوح مع أحد أهم مكونات الدولة، ألا وهو الإدارة، وذلك من خلال ما تعالجه من شكايات تتلقاها بشكل مباشر أو غير مباشر، أو عبر أعمال آلية المبادرة التلقائية، انطلاقا مما تتابعه من نقاش عام أو في ضوء ما يتوارد إلى علمها، بعد ما تتأكد من صدقيته ومصداقيته، و هي بذلك تكون محور حوار ثلاثي، يجمعها بالمشركي فردا أو جماعة من جهة، والإدارة من جهة ثانية، قصد محاولة التوفيق بين الطرفين، بغية التوصل إلى حلول منصفة ومتوازنة لموضوع الخالف القائم بينهما.

فتح حوار مع كل من يتقاسم معها الاهتمام بتدبير الشأن الإداري

ورد في مداخلة السيد الوسيط أن مؤسسة الوسيط تسعى إلى فتح حوار مع كل من يتقاسم معها الاهتمام بتدبير الشأن الإداري، الذي هو انشغال دائم ومتواصل، ينبع من الإيمان بأحقية المواطن في خدمات إدارية، تكون في مستوى تطلعات العهد الجديد، الذي يعتمد التشاركية في البناء وبلوغ الأفضل. وبذلك، فإن هذه المؤسسة تساهم، قدر الإمكان، في خلق وتنمية الحوار بين المرفق الإداري والمرتفق الوطني أو الأجنبي، وتقليص الهوة التي قد تفصل بينهما، وذلك كما هو وارد في تقديم التقرير السنوي، المرفوع إلى جلالة الملك، حفظه الله، والصادر عن المؤسسة، في منتصف السنة الفارطة برسم سنة 2015.

نسج علاقات مبنية على حوار مسؤول ومثمر

تبحث مؤسسة وسيط المملكة، في نطاق مجال اختصاصها، على نسج علاقات مبنية على حوار مسؤول ومثمر، قصد الارتقاء نحو الأحسن، بمعية شركاء متشبعين بثقافة الاقتراح، وقناعة التوافق، وإضافة المزيد من المكتسبات لسجل منجزات بلادنا؛ وذلك في أفق إرساء ثقافة جديدة لحل المنازعات، كنهج استباقي، نخفف من خلاله، العبء عن القضاء، ونسهم في نفس الوقت في ترسيخ الحكامة الجيدة وتجويد العمل الإداري. هذا، وإن الإصرار على استمرار ممارسة نفس الأخطاء الإدارية، والإمعان في تكرارها، يعيق التطور السليم لمؤسسات البلاد، والذي قد تكون له انعكاسات سلبية على علاقتها مع شركائها.

مؤسسة الوسيط، تعتبر إحدى الوسائط المجتمعية في الدولة المغربية

إن مؤسسة وسيط المملكة، كأحدى الوسائط المجتمعية في الدولة المغربية، والتي، كما هو معلوم، أوكل الدستور لها، بصفة خاصة وأساسية، مهمة الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات القائمة بين الإدارة والمرتفقين، تسخر كل إمكانياتها، وجهودها، لإيجاد حلول توافقية، همها إرساء قواعد وممارسات صحيحة في مجال التدبير الإداري، مستمدة من التطبيق السليم للقانون، ومراعاة مبادئ العدل والإنصاف. وفي سعيها إلى ذلك، تحث المؤسسة، الجهات المتعاملة معها على نهج التواصل الإيجابي مع مراسلاتها، التي تتعلق أساسا بشكايات المرتفقين، بشأن الأضرار الناجمة عن تصرفات الإدارة المخالفة للقانون أو المنافية لمبادئ العدل والإنصاف.

اجتماعات

16 مارس 2017: المشاركة في اجتماع لجنة الإشراف على مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة

التدريب الميدانية

واصلت المؤسسة تنفيذ برنامج التكوين المستمر الذي أعدته من أجل الرفع من قدرات العاملين بها، وفي هذا الإطار، شاركت بعض أطر المؤسسة في بعض برامج التدريب خارج المغرب:

من **19 إلى 23 فبراير 2017:** مشاركة السيدة نجوى أشركي في دورة تدريبية في تونس في إطار برنامج shiraka

من **04 إلى 11 فبراير 2017:** مشاركة السيد محمد الصبار في دورة تدريبية في الأردن في إطار برنامج shiraka

من **14 إلى 16 مارس 2017:** زيارة ميدانية لمؤسسة المدافع عن الشعب الإسباني.. في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة بين المؤسستين.



حقوق الإنسان

شاركت المؤسسة في مجموعة من الأنشطة التي تدخل في إطار متابعة بلادنا لتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالحقوق الفتوية والموضوعاتية، من بينها:

21 و 22 فبراير 2017: مشاركة مؤسسة وسيط المملكة في ورشة عمل وطنية حول موضوع النهوض بحقوق المسنين.

الزيارات

خلال الفترة المتراوحة بين يناير ومارس 2017، استقبل وسيط المملكة مجموعة من الشخصيات والوفود، وعقد جلسات عمل للتعريف بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، سواء في مجال معالجة الشكايات، أو في مجال التواصل والتعاون والتكوين:

06 أكتوبر 2016: استقبال سفير هولندا بالمغرب

19 يناير 2017: زيارة المنتخبات والمستشارات الجماعيات بالحسيمة لمؤسسة وسيط المملكة؛

09 فبراير 2017: زيارة ممثل عن مفوضية الاتحاد الأوروبي

01 مارس 2017: استقبال وفد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ببولندي



10 مارس 2017: الزيارة الثانية لطلبة الجامعة الدولية لفلوريدا للمؤسسة



21 مارس 2017: وسيط المملكة يستقبل حامي العدالة بالموزمبيق.



الاستراتيجية الاعلامية

بمناسبة إحداث نقط التواصل بكل من وجدة، ومراكش، وأكادير، وجهت المؤسسة الاستراتيجية الإعلامية لهذه الفترة، لمناقشة القضايا المعروضة في هذه الجهات، وكذا التعريف بنقط التواصل، وذلك من خلال حلقات إذاعية تم بثها عبر بعض الإذاعات الحرة، والمحطات الجهوية:

02 فبراير 2017: حوار مع السيد وسيط المملكة ضمن برنامج فطور الصباح على الإذاعة الوطنية.

05 فبراير 2017: مشاركة المؤسسة في برنامج بالإذاعة الجهوية بوجدة.

23 فبراير 2017: إيداع حلقة خاصة عن مشاركة ممثل نقطة الاتصال بأكادير بالإذاعة الجهوية.

03 مارس 2017: بث حوار إذاعي مسجل بالإذاعة الجهوية بأكادير (RADIO PLUS) مع ممثل نقطة الاتصال بجهة سوس - ماسة.



09 مارس 2017: برنامج مباشر بإذاعة سوس بأكادير

17 مارس 2017: تسجيل حوار إذاعي مباشر مع ممثل نقطة الاتصال بجهة سوس - ماسة على أثير إذاعة MFM سوس بأكادير.



التظاهرات

شاركت المؤسسة في مجموعة من التظاهرات التي تنظمها القطاعات الحكومية وبعض المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية: **06 و 07 يناير 2017:** المشاركة في ندوة علمية وطنية حول موضوع "القاضي الإداري بين حماية الحقوق والحريات وتحقيق المصلحة العامة".

من **09 إلى 19 فبراير 2017:** مشاركة المؤسسة في المعرض الدولي للنشر والكتاب (SIEL 2017)، برواق تضمن إصدارات ومنشورات وتقارير المؤسسة. وبهذه المناسبة تم استقبال مختلف الفئات الاجتماعية، والجواب عن استفساراتها. كما تم المزيد من التعريف بالمؤسسة عبر برنامج مكثف تضمن ندوات ومدخلات مهمة.



23 فبراير 2017: توشيح بعض موظفي المؤسسة من طرف السيد وسيط المملكة.



02 مارس 2017: المشاركة في الندوة الوطنية المنظمة حول النساء السلايات.

07 مارس 2017: المشاركة في يوم تقييمي للجنة متابعة خطة العمل الحكومية حول المساواة.

علاوة على ذلك وجهت الاهتمام إلى التأطير الداخلي في مجال معالجة الشكايات:

29 مارس 2017: عرض الأستاذ الحسن سيمو والأستاذ حميد ولد لبلاد حول المقررات والتوصيات.



التكوين الداعم

13 يناير 2017: تكوين لفائدة بعض أفواج المدرسة الملكية لضباط الدرك الملكي بعين حرودة.

22 فبراير 2017: زيارة تلاميذ مؤسسة المعارف الخصوصية المحمدية للمؤسسة في إطار تعزيز ثقافة التربية على حقوق الانسان.

التكوين المستمر

جريا على عاداتها، نظمت المؤسسة حلقات إخبارية وتواصلية داخلية، الهدف منها هو تقييم زيارات العمل التي يقوم بها بعض أطر المؤسسة إلى مؤسسات مماثلة، أو الدورات التدريبية التي يستفيدون منها خارج المغرب، وتبادل وتقاسم نتائجها.

12 يناير 2017: عرض حول "التواصل مع الجمهور" ملقى من طرف السيد محمد الصبار.

17 يناير 2017: عروض حول الزيارات الميدانية التي نظمت لفائدة أطر المؤسسة لبعض المؤسسات العمومية.

19 يناير 2017: عرض حول الزيارة الميدانية للمدافع عن المواطن بالكيبك ملقى من طرف كل من السيد محمد البملاحي الشاعر والسيد زكرياء الزيادي.

02 فبراير 2017: عرض السيدة نادية التازي عن مشاركتها في دورة تدريبية في إطار برنامج شراكة.

07 مارس 2017: عرض السيدة نحوى أشركي عن مشاركتها في دورة تدريبية في تونس في إطار برنامج شراكة.

23 مارس 2017: عرض الأستاذ محمد بنحجي، حول موضوع "تبسيط المساطر الإدارية".



التقييم كأداة لتحسين المردودية بالمؤسسة والرفع من الكفاءة

- تقييم التدريب، منهجية ومحتوى وتأطير؛
 - استخلاص الممارسات الجيدة الممكن الاستئناس بها واستثمارها في عمل المؤسسة؛
 - التعرف على سبل استثمار نتائج الورشة؛
 - تأمين تتبع نتائج الورشة؛
 - خلق محفز لتطوير الكفاءات.
 وللإشارة، فقد كانت التقارير هي الوسيلة الأساسية للتقييم داخل المؤسسة، ورغم أهميته فهو يخضع للمعطيات المستوعبة فقط، والتي يجب تبليغها، وهي عملية تقوم على المزاج، ومدى القدرة على تخزين المعلومات، وعلى الصياغة وما يراد تبليغه من عناصر يعتبرها المبلغ أساسية.
 ومن أجل منح فرص أخرى للتقييم الذاتي والموضوعي، بدأ التفكير في مقاربات أخرى تساير الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها. وفي هذا الإطار لجأت إلى المطالبة بتقديم عروض عن مشاركة الأطر في الأنشطة الدولية المنظمة خارج المغرب (دورات تكوينية، ورشات عمل منظمة من طرف شركاء المؤسسة ونظرائها، زيارات عمل...)، من أجل تقاسم ونقل أهم الممارسات، والدروس المستخلصة مع باقي الأطر بالمؤسسة.
 ولعل هذه المقاربة يمكن اعتبارها وسيلة مهمة لتكريس ثقافة التواصل والتفاعل الداخلي، وسندا منهجيا ومعرفيا ومهنيا مهما.
 وبحثا عن فرص أخرى لتحقيق الجودة والجدوى من مشاركة أطر المؤسسة في الأنشطة الدولية، تم اللجوء خلال هذه السنة إلى منهجية أخرى للتقييم والتتبع باستعمال الاستمارة، والتي حسب اعتقادنا ينبغي أن تكون بصفة دائمة في جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة على المستويين، الداخلي والخارجي وذلك قصد جعلها نموذجا في الفعالية.
 وقد أتاح تفريغ الاستمارتين المذكورتين أعلاه إلى الوقوف على نقط القوة في تدخلات المؤسسة وخدماتها، وكذا حصر نقط الضعف التي يمكن الاشتغال عليها.
 وخلاصة القول، فإن التقييم لا يعتبر وسيلة للمراقبة بل يشكل أداة تساعد على التغيير، والتحفيز وخلق الاهتمام، وزرع الثقة في النفس، وتشجيع المبادرة والابتكار، وكذا البحث عن الفرص الملائمة وهو لا ينحصر في الاستفادة فحسب، بقدر ما يهتم التخطيط والتوجيه وتحسين الأداء.

فاطمة كروش

يعتبر تقييم الجدوى أداة معيارية تستعمل على نطاق واسع في جميع الأنشطة للوقوف على جودة البرامج والأنشطة المنظمة لفائدة الأطر في مختلف قطاعات العمل. كما يساعد على التدخل من أجل التوجيه والتقييم، واتخاذ القرارات الصائبة والمباشرة.
 ونظرا لأهميته، وضعت له مجموعة من المكاتب الدولية المختصة معايير أساسية ومتقدمة يساعد على تحقيق الفعالية.
 وقد لجأت المؤسسة إلى هذه الأداة بقصد الوقوف على مدى الجدوى من الأنشطة التي تنظمها، بدءا من مجال التعاون الثنائي والدولي، قصد تطوير توجهاتها وملائمتها مع الحاجيات الأساسية للمؤسسة بصفة خاصة وإجراء التصحيحات اللازمة بشأنها.
 وفي إطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين هذه المؤسسة ومؤسسة الأمبودسمان البرلماني بهولندا، وبمناسبة تعيين بعض الأطر للمشاركة في ورشة العمل المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين 23 أبريل و27 أبريل 2017 بهولندا، والتي خصصت لتبادل الممارسات الجيدة في مجال معالجة الشكايات مع الأطر المعنية بالمؤسسة الهولندية، أعدت المؤسسة استمارتين للتقييم، الأولى قبلية والثانية بعديّة. وتعتبر هذه المبادرة الأولى من نوعها، سببها تطويرها بعد قياس مدى جدواها ودرجة التفاعل معها.
 وقد كان القصد من وراء الاستمارة القبلية هو تحقيق الأهداف التالية:
 - قياس مدى الاهتمام بهذه الورشة؛
 - التقييم الكيفي لتركبة المشاركين؛
 - خلق محفزات للمشاركة؛
 - زرع بعض السلوكات والممارسات الجيدة (العمل الجماعي والتنسيق والتعاون)؛
 - خلق الارتياح وروح الاستعداد، وتقادي الضغوطات stress؛
 - نهج المقاربة التشاركية في استعداد المستفيدين لهذا النشاط، عبر الإعداد المحكم للورشة مضمونا ومنهجية؛
 - تقييم مجريات المرحلة التحضيرية، والوقوف على تطلعات وانتظارات المرشحين من مشاركتهم في الورشة.
 فيما يخص الاستمارة البعديّة والتي تعتبر مكملة للاستمارة الأولى، فقد تم حصر الأهداف المراد بلوغها فيما يلي:

حق المواطن في الصحة

وتشمل هذه الحقوق أيضا الحق في الاستفادة من أنظمة الحماية الصحية، الوقائية منها والعلاجية، مع مراعاة المساواة في تمكين المواطنين من هذه الحقوق. ويؤكد دستور المنظمة العالمية للصحة على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه يعتبر من الحقوق الأساسية لكل إنسان.

دستور المملكة المغربية

أقر دستور المملكة بتكريس سمو الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية والتنصيص على العمل على ملاءمة هذه التشريعات مع مقتضياتها.

وفي مجال الصحة، فإن الفصل 31 من الدستور يلزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية.
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة. بضمن الحق في الصحة من قبيل حماية الصحة والتغطية الطبية الأساسية ونظام المساعدة الطبية.

تعتبر الصحة حقا من الحقوق الأساسية للمواطنين ولها ارتباط وثيق بالحقوق الأخرى، إذ تساهم في التمتع بها، وهو حق تجسده جميع الصكوك الدولية والدساتير والقوانين الوطنية وذلك كالتالي:

الفقرة الأولى من المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تؤكد: "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة له ولأسرته، ويشمل المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية".

المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تقضي بما يلي: " تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".

كما تشتمل هذه المادة على التدابير المفروض اتخاذها من طرف الدول الأطراف لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، ومن بينها تهيئة الظروف التي من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية بالجميع في حالة المرض.

وفي هذا السياق، نورد في هذه النشرة احدى القضايا المعروضة على المؤسسة ذات العلاقة بالحق في الصحة، لكن في الجانب المتعلق بالاستفادة من التعويضات المستحقة عن مصاريف العلاج:

فكما هم معلوم من خلال الشكايات التي تتوصل بها المؤسسة، يعاني العديد من المواطنين من أمراض مزمنة مكلفة من حيث الضرر الصحي والنفسي والاجتماعي، علاوة على ما يتفعل كاهل هؤلاء من مصاريف العلاج المداومة. وكمثال على ذلك، توصلت المؤسسة بشكاية يتضرر صاحبها من مشكل تأخر التعاضدية العامة للتربية الوطنية في تمكين المعني بالأمر من التعويضات المستحقة عن مصاريف العلاج داخل أجل معقول، حتى يتسنى له مواجهة المصاريف المستدامة التي يقتضيها العلاج والتطبيب.

في هذه الحالة، أصدر وسيط المملكة توصية إلى السيد رئيس المجلس الإداري للتعاضدية العامة للتربية الوطنية قصد التعجيل بتمكين المشتكي من مستحقته، مؤكدا أن التأخر في تمكين المعني بالأمر من التعويض عن مصاريف العلاج، أمر يجب تداركه.

ونظرا لكون هذا الموضوع ينطبق على العديد من الفئات التي تعاني من أمراض مزمنة، ولم يتسن لها مكتابة المؤسسة، فقد أكد السيد الوسيط في هذه التوصية على أنه من المفروض في التعاضدية والجهات ذات الارتباط بالموضوع، أن تبادر إلى تمكين المنخرطين من التعويض داخل أجل معقول، ليتأتى لهم مواجهة المصاريف المستدامة التي يقتضيها العلاج والتطبيب، إذ أن فعالية التغطية الاجتماعية تكمن في تسريع وتيرة الملفات وتسديد المستحقات.

وتكرس هذه التوصية فعلا متابعة المؤسسة لمدى أعمال الحكومة للالتزامات الدولية والقوانين الوطنية في مجال الحق في الصحة وذلك بتهيب الظروف التي يمكن فيها لكل فرد أن يكون موفور الصحة بما في ذلك ضمان توفير الخدمات الصحية في الوقت المناسب.

انتخاب المملكة المغربية عضواً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

تم انتخاب المملكة المغربية عضواً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال الانتخابات الأخيرة التي جرت اليوم الخميس بمقر المنظمة الأممية في نيويورك. وهكذا، أضحت المملكة المغربية عضواً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة سنتين، اعتباراً من فاتح يناير 2018. ويعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتشكل من 54 عضواً، أحد الهيئات الرئيسية الست لمنظمة الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويأتي هذا الانتخاب ليكرس المكانة التي يتمتع بها المغرب على الصعيد الدولي، وخاصة في مجال التنمية المستدامة. وقد أعتمد المغرب، الذي جعل من التعاون جنوب جنوب، محورا هاما في سياسته، منذ عدة عقود استراتيجية تركز على تنفيذ سياسات التنمية المستدامة. وللقيام بذلك، انخرط المغرب في سلسلة من الإصلاحات بالعديد من القطاعات بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان، من خلال تنمية اقتصادية مستدامة تحترم البيئة والموارد الطبيعية. وسيتمكن هذا الانتخاب المغرب من مواصلة العمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030، والمساهمة في تعزيز وتقاسم مكتسباته في هذا المجال.



معلومات عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ECOSOC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أحد مجالس الأمم المتحدة، ويعتبر كجهاز رئيسي لتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة. يتألف المجلس كجهاز رئيسي للأمم المتحدة من 54 عضواً من أعضاء الأمم المتحدة، ينتخب 18 عضواً منهم كل عام من قبل الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، وليس لأية دولة عضوية مستمرة في المجلس. لكن كما جرى العمل، ولضمان توفير دعم كاف للبرامج، فإن الدول الدائمة في المجلس يعاد بشكل منتظم انتخابها، وأعضاء المجلس موزعون كالاتي: 14 عضواً من الدول الإفريقية، 11 عضواً من الدول الآسيوية، 10 أعضاء من أمريكا اللاتينية، 13 عضواً من أوروبا الغربية، 6 أعضاء من أوروبا الشرقية.

يضم المجلس بعض الأجهزة الفرعية وتشمل اللجان التالية:

- خمس لجان اقتصادية: اللجنة الاقتصادية الإفريقية (مقرها أديس أبابا)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك (مقرها بانكوك)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا (مقرها جنيف)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبية (مقرها سانتياغو-شيلي)، واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (مقرها بيروت).
- تسع لجان وظيفية: اللجنة الإحصائية، لجنة السكان والتنمية، لجنة حقوق الإنسان، لجنة المرأة، لجنة المخدرات، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، لجنة العلم والتكنولوجيا للتنمية، ولجنة التنمية المستدامة.
- أربع لجان دائمة: لجنة البرامج والتنسيق، لجنة المستوطنات البشرية، لجنة المنظمات غير الحكومية، مجموعة العمل الحكومية للخبراء بشأن المستويات الدولية للمحاسبة والتبليغ.

يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويضطلع بوظائف رئيسية تهدف إلى تحقيق:

- أعلى مستوى للمعيشة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- حل المشاكل الدولية الاجتماعية والاقتصادية والصحية.
- احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمجتمع.

وللمجلس وظائف أخرى تشمل:

- إعداد دراسات وتقارير وإصدار توصيات عن القضايا الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وما يتصل بها.
- الدعوة إلى مؤتمرات دولية، وإعداد مشاريع اتفاقيات ل طرحها على الجمعية العامة بشأن المسائل التي تدخل في اختصاصه.
- التفاوض بشأن اتفاقيات مع الوكالات المتخصصة تحدد علاقتها بالأمم المتحدة.
- تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة وتلقي تقارير منها والإبلاغ بملاحظاته على هذه التقارير إلى الجمعية العامة.

لائحة الولاة والعمال الجدد الذين عينهم جلالة الملك محمد السادس بالإدارة الترابية والإدارة المركزية لوزارة الداخلية (والذين تم استقبالهم من طرف جلالتهم يوم الأحد 25 يونيو 2017 بالقصر الملكي بالدار البيضاء):

العمال بالإدارة الترابية

- جمال خلوق، عامل إقليم اشتوكة- آيت باها؛
- فريد شوراق، عامل إقليم الحسيمة؛
- عثمان سوالي، عامل إقليم ميدلت؛
- محمد سالم الصبتي، عامل إقليم اليوسفية؛
- محمد رشدي، عامل إقليم الدرويش؛
- عزيز بوينيان، عامل إقليم الرحامنة؛
- نور الدين أوعبو، عامل إقليم برشيد؛
- نبيل خروبي، عامل عمالة مقاطعات سيدي البرنوصي؛
- علي خليل، عامل إقليم الناظور؛
- محمد علي حبوها، عامل إقليم بركان؛
- العربي التوبجر، عامل إقليم تاوريرت؛
- يونس التازي، عامل إقليم تطوان؛
- محمد الكروج، عامل إقليم الجديدة؛
- محمد قرناشي، عامل إقليم الفقيه بن صالح؛
- حميد نعيم، عامل إقليم السمارة؛
- محمد ضرهم، عامل إقليم فجيح؛
- إبراهيم ابن إبراهيم، عامل إقليم بوجدور؛
- حسن ابن الماحي، عامل إقليم كرسيف.

الولاة بالإدارة المركزية:

- محمد فوزي، الوالي الكاتب العام لوزارة الداخلية؛
- خالد سفير، الوالي المدير العام للجماعات المحلية؛
- زينب العدوي، الوالي المفتش العام للإدارة الترابية؛
- سمير محمد التازي، الوالي، المدير العام لصندوق التجهيز الجماعي.

الولاة بالإدارة الترابية:

- محمد مهيدية، والي جهة الرباط- سلا- القنيطرة وعامل عمالة الرباط؛
- عبد الكبير زاهود، والي جهة الدار البيضاء- سطات، وعامل عمالة الدار البيضاء؛
- معاذ الجامعي، والي جهة الشرق وعامل عمالة وجدة- أبنجد؛
- أحمد حجي، والي جهة سوس- ماسة وعامل عمالة أكادير- إداوتنان؛
- محمد بنبراك، والي جهة درعة- تافيلالت وعامل إقليم الرشيدية؛
- محمد الناجم أبهاي، والي جهة كلميم- واد نون وعامل إقليم كلميم.

Principauté de Monaco

Haut-Commissariat à la Protection des Droits des Libertés et à la Médiation

Résumé du rapport annuel 2015-2016

Instituée par la volonté de S.A.S. le Prince Albert II de la Principauté de Monaco depuis le 3 Mars 2014 et ce conformément à l'article 45 de l'Ordonnance Souveraine n° 4.524 du 30 octobre 2013, l'institution en charge de la médiation institutionnelle de Monaco est le Haut-Commissariat à la Protection des Droits des Libertés et à la Médiation est une entité publique et indépendante qui exerce ses missions avec neutralité et impartialité.

Le rôle du Haut-Commissariat est d'offrir aux personnes un moyen souple et apaisé visant à faire respecter leurs droits en Principauté. Agissant principalement sur saisine individuelle, celui-ci aide à résoudre les difficultés entre les administrés et l'Administration monégasque, en s'attachant à prévenir et corriger les erreurs, les injustices, l'inaction ou les dysfonctionnements des services publics. Le Haut-Commissariat a

également pour mission de lutter contre les discriminations dans tous les domaines (emploi, logement, accès aux biens et services), dans le respect des spécificités monégasques liées aux régimes de priorités en vigueur.

Le Haut-Commissariat dispose de moyens d'action exponentielle pour inciter à la résolution de conflits. Dans une optique de solution rapide et pragmatique, il privilégie le règlement amiable. Lorsque la situation l'exige, il formule des recommandations, individuelles ou générales, pour régler les problèmes et faire évoluer si nécessaire les textes ou les pratiques au bénéfice de tous.

A l'occasion de la parution de son 2e rapport annuel au titre de l'année 2015-2016 le Haut-Commissariat a traité majoritairement les plaintes et réclamations en étroite lignée avec sa mission. En effet, si les réclamations

des usagers ont porté sur des domaines très variés recouvrant tout l'éventail des services publics (séjour, emploi, santé, éducation, aides sociales, protection sociale), le thème du logement, ainsi que les questions liées à la mise à disposition des surfaces d'activité domaniales, ont fait une percée très nette au cours de l'exercice. Le rapport 2015-2016 a également fait état d'amélioration de la transparence et l'équité des règles régissant l'occupation commerciale du domaine public.

Quelques chiffres de ce rapport 2015-2016 de l'institution monégasque :

- 114 réclamations traitées dont 99 dossiers clôturés et 15 dossiers en cours,

-85 réclamations recevables dont 92% (78) portent sur la mission de Protection des droits des administrés,

7 réclamations portent sur la mission de Lutte contre les

discriminations (dont 6 sur 7 concernent la discrimination dans l'emploi),

-70% des réclamations justifiées ont été résolues à l'amiable,

-75% des recommandations à portée générale ont été ou sont en cours de mise en œuvre (12 sur 16).

Le Haut-Commissariat souligne néanmoins la persistance de difficultés et de lenteurs dans son dialogue avec l'administration et appelle les autorités à collaborer de façon plus consciencieuse et transparente au processus de médiation, afin d'accélérer les délais de traitement et de résolution des dossiers et de permettre au dispositif de s'affirmer pleinement auprès du public comme une voie de recours souple, efficace et rapide